أهمية إقامة الإستثمار ذات الطابع الزراعي الفلاحي ودوره في إحداث التنمية الريفية – دراسة حالةإقامة وإستغلال مشروع زراعي صغير–

The Importance of Establishing Agricultural Investments and Their Rôle in Achieving Rural Development
The Importance of Establishing and Operating a Small Agricultural Project

د. قادة عبد القادر [1]♦، بلقيوس عبد القادر [2]

[1] جامعة أحمد زبانة–غليزان ، abdelkader.kada@univ-relizane.dz

ORCID: https://orcid.org/0009-0007- 4373-6770

[2] جامعة أحمد زبانة–غليزان ، abdelkader.belkaious@univ-relizane.dz

ORCID: https://orcid.org/0009-0003- 7603-5365

تاريخ الاستلام: 2025/10/28 تاريخ القبول: 2025/11/22 تاريخ النشر: 2026/03/31

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية؛ إلى إبراز دور الاستثمار في المشاريع الصغيرةّ ذات الطابع الزراعي الفلاحي، والرؤية الجديدة لتلك المشاريع في تنمية النشاط الفلاحي الزراعي وتفعيل وظائفها كنشاط أساسي؛ يوفر فرص عمل ويدير دخل يسمح بتحسين المستوى الاجتماعي لدى سكان المناطق الريفية. حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتوضيح مؤشرات إشكالية التنمية في المناطق الريفية، ثم المنهج التحليلي لدراسة وتشخيص المعطيات الخاصة بإقامة المشروع الزراعي؛ فضلا عن تحليل المردودية النقدية المحتمل تحقيقها من المشروع المستهدف؛ بالإضافة عن إظهار مدى التوافق بين تنفيذ المشروع المعني ومبادئ التنمية الريفية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الزراعي، الاستدامة، التنمية المستدامة، الدورة الفلاحية.

Abstract:

This research paper; aims to highlight the rôle of investment in small agricultural projects and the new vision for thèse projects in developing agricultural activity and activating their functions as a basic activity. It provides job opportunities and générâtes a sustainable income, allowing for improved social standing among rural resideents. To clarify the study, a descriptive approach was used to clarify indicators of the development problem in rural areas. An analytical approach was then used to study and diagnose the data related to establishing an agricultural project, as well as to analyze the potential cash return achieved from the tergeted project. It also demonstrated the extent of compatibility beteween the implementation of the relevant project and the principles of sustainable rural development.

♦ المؤلف المرسل .

Ce(tte) œuvre est mise à disposition selon les termes de la Licence Creative Commons Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale 4.0 International

Keywords: Agricultural investment, sustainability, sustainable development, agricultural cycle.

المقدمة

المشاريع الإستثمارية وخاصة ذات الطبيعة الزراعية في بلد ما، تكمن أهميتها في القيام بعملية توسع جديدة أو زيادة خطوط إنتاج لسلع يتم إنتاجها محليا، وهذا ما يمكن البلد المعني الإستفاذة من ذلك. حيث يحقق زيادة في إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي زيادة الدخل الوطني وإرتفاع متوسط نصيب دخل الفرد. وبالتالي إقامة المشاريع الزراعية ما هي إلا تلك المشاريع التي تعتمد في نشاطها على المجال الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، والتي يتم من خلالها إنفاق الموارد المالية في القطاع الزراعي من أجل الحصول على عوائد نقدية خلال فترة زمنية محددة. ومما لا شك فيه؛ أن المشاريع الزراعية الفلاحية سواء حيوانية أو نباتية، تؤدي دورا بالغ الأهمية في إحداث التنمية ببعديها الإقتصادي والإجتماعي وخاصة على مستوى الوسط الريفي،حيث يعاني السكان من التهميش والفقر ونقص متطلبات الحياة الكريمة. وعليه تم تخصيص هذه المداخلة لموضوع المشروع الزراعي في إحداث التنمية الريفية – دراسة حالة إقامة وإستغلال مشروع زراعي صغير **Poulets pondeuse** لإنتاج البيض الموجه للإستهلاك. وتأسيسا مما تم إستعراضه أعلاه؛ تتجلى الإشكالية الرئيسية من خلال السؤال جوهري التالي:

أولا: الإشكالية: هل تنفيذ المشاريع الزراعية الفلاحية في الوسط الريفي له أثار إقتصادية تساهم في تحقيق التنمية الريفية المستدامة؟

وإنطلاقا من الإشكالية الرئيسية، تظهر أسئلة فرعية تتمحور كالتالي:

- ✓ما هي التنمية الريفية المستدامة وما علاقتها بالتنمية الفلاحية؟
- ✓ما المقصود بالمشروع الزراعي الفلاحي وما هي مقوماته؟
- ✓إلى أي مدى تؤدي إقامة المشاريع الزراعية الريفية الجورية إلى تحسين ظروف المناطق الريفية؟
- ✓إلى أي مدى تؤدي مشاريع الزراعية الجورية إلى إيجاد حركة إقتصادية وتنويع النشاط بالوسط الريفي؟

ثانيا: الفرضية: تسعى هذه الدراسة إلى التحقق من صحة الفرضيتين الآتيتين:

* التوجه نحو الإستثمار في مشاريع ذات الطابع الزراعي الفلاحي تؤدي إلى تحقيق التنمية الريفية المستدامة، وإيجاد فرص العمل وزيادة التقانة التدريبية لسكان الوسط الريفي؛

*طبيعة النشاط الفلاحي ونقص التأهيل التقانة والتدريب عند عمال الوسط الريفي مع غياب المسؤولية الاجتماعية قد يؤدي إلى فشل فرص المشاريع الزراعي.

ثالثا: أهداف الدراسة: تهدف الدراسة للوصول إلى:

✓تسلط الضوء على دور الإستثمار الزراعي في إحداث التنمية على مستوى الوسط الريفي؛

✓تسليط الضوء على أهمية إقامة وإستغلال مشروع زراعي صغير مثل مزارع **Poulets-pondeuse**؛

✓معرفة التحديات التي قد تواجه الإستثمار الزراعي الفلاحي بالمجمعات الريفية.

رابعا: أهمية الدراسة: تكتسي الدراسة أهميتها من حداثة تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، مما يضع على عاتق الممارسة المحاسبية على مستوى البنك، حملا كبيرا لوجود معايير محاسبية ذات خلفية إسلامية يتم تطبيقها من أجل الوصول إلى قوائم مالية تتميز بخاصية الموثوقية والملائمة في محتوها وزيادة ثقة أصحاب المصالح.

خامسا: منهج وأدوات الدراسة: تم إستخدام المنهج الوصفي الذي يسمح بدراسة واقع الظاهرة ووصفها وصفا دقيق والتعبير عنها؛ والمنهج التاريخي الذي يستند على جمع البيانات المتمثلة في الكتب، الأبحاث والتقارير ذات الصلة بموضوع الدراسة وتحليلها للتأكد من صحتها عند سرد التطور التاريخي لمفردات موضوع الدراسة.

سادسا: الدراسات السابقة: تم بناء دراستنا على مجموعة من الدراسات السابقة، نذكر أهمها؛

✓**دراسة أحمد إدريس أحمد محمد 2020، دور الإستثمار الزراعي في إحداث التنمية الريفية بولاية نهر النيل،مجلة الدراسات العليا-جامعة النيلين(السودان):** هدف الدراسة يكمن في التعرف على دور الإستثمار الزراعي في التنمية الريفية بالمناطق التي يضمها المشروع، وتقييم مساهمة الإستثمارات المحلية والأجنبية في التنمية الريفية المحلية، حيث إفترضت الدراسة أن تدفق الإستثمارات المحلية والأجنبية يؤدي إلى تحقيق التنمية الريفية، ويمكن للإستثمار أن يسهم في حلق فرص العمل ونقل التقانة التدريب. إتبعت الدراسة منهج المسح الإجتماعي، إسخدمت الدراسة العينة العشوائية البسيطة وفق معادلة ريتشارد جيحر والإستبيان لجمع المعلومات، حيث بلغ حجم المجتمع (4445) من مزارعي المشروع، ونسبة العينة (354) مزارع وتمت معالجة البيانات من خلال برنامج الحزم الإحصائية(SPSS)، حيث توصلت نتائج الدراسة: إلى ضعف مساهمة الإستثمار الزراعي في التنمية، خاصة في مجال تطوير التدريب ونقل التكنولوجيا والتقانة فضلا الضعف المسجل على مستوى المسؤولية الاجتماعية وفق نسبة 6 -7 % على التوالي؛ في حين يوفر تدفق الإستثمارات المحلية والأجنبية 90% من فرص العمل بالمشروع. كما إقترحت الدراسة إقامة ورشة عمل حول الوضع القائم للإستثمار في المشروع المعني مع إشراك كل من الممثلين من المناطق المعنية بالمشروع، والخبراء والمختصين والباحثين ذات الصلة.

✓**دراسة هناء عائشة حساني 2024-2025، تحقيق التنمية الريفية المستدامة في إطار الإستفاذة من برامج المنظمات الدولية، أطروحة دكتوره دور الثالث، جامعة البشير الإبراهيمي-(برج بوعريريج):** هدفت الدراسة إلى توضيح مدى إستفادة الدول الإفريقية من برامج المنظمات الدولية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، حيث تم دراسة دور برمج تلك المنظمات في هذا السياق من خلال تحليل مجموعة من البرامج

المنجزة في البلدان الإفريقية، بما في ذلك الجزائر. وفي الحتام تبين أن برامج المنظمات الدولية تؤدي دورا كبيرا في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، ولكن يجب على حكومات البلدان الإفريقية تعزيز جهودها وتنسيقها لتحقيق أقصى إستفادة من برامج ذات الصلة وتعزيز التنمية الريفية المستدامة في الدول.

1. الأساسيات النظرية المفسرة للتنمية و التنمية ذات الطبيعة الزراعية الريفية المستدامة

هنالك العديد من الأفكار الخاصة بكل من تقسيم العمل و تراكم رأس المال و إحداث التنمية و التنمية الريفية المستدامة.

1.1. الأفكار الخاصة المفسرة للتنمية و التنمية الزراعية و الريفية المستدامة

يمكن القول أن أهم الأفكار و التحليلات الإقتصادية المتعلقة بالتنمية و التنمية الزراعية الريفية، قد حدد من خلال التفاعل بين طبيعة العمل إستخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج و التراكم الرأسمالي.

أ) تقسيم العمل: يعتقد أن العمل يمثل نقطة البداية أو الإنطلاق في إحداث عملية التنمية وزيادة سقل مهارة العمال، وبالتالي خفض الوقت اللازم عي عملية الإنتاج.

ب) تراكم رأس المال: يرى أدام سميث أن التراكم الرأسمالي، هو "بمثابة شرطا أساسيا لقيام التنمية الإقتصادية، وعليه فإن التنمية الاقتصادية تتوقف بمدى قدرة وإمكانية الأفراد على الإدخار والإستثمار(محمد، 2010، صفحة 15)". بينما إهتم دافيد ريكاردو في فرضياته؛ على مبدأ تناقص الغلة بالنسبة للقطاع الفلاحي، "إذ ركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، وفي نظره لا بد من إستخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج؛ ولتحقيق هذا المبدأ قسم المجتمع إلى ثلاثة طبقات هي: الرأسماليون، العمال والإقطاعيون(خبابة، 2014، صفحة 40)". من جهة أخرى؛ تبرز نظرية الدفعة القوية، "بوجود برنامج أو حجم كبير من الإستثمارات بهدف التغلب على العقبات المعرقلة للتنمية، ووضع الإقتصاد في طريق النمو الذاتي. وإرتبطت نظرية الدفعة القوية روزنشتين رودان؛ حيث يفرق بين ثلاثة أنواع من عدم قابلية التجزئة: الأول عدم قابلية دالة الإنتاج على التجزئة، والثاني يتعلق بدالة الطلب والثالثة عرض الإدخار؛ حيث يرى بوزنشتين رودان، أن نظريته تبحث في التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند تحقيق نقطة التوازن(مصطفي و وسام، 2016، صفحة 31)". غير أن نظرية النمو المتوازن؛ ترتبط إرتباطا وثيقا بالتوازن بين صناعات السلع الإستهلاكية المختلفة وبين صناعات السلع الرأسمالية والإستهلاكية، فضلا عن تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة. حيث قدمت نظرية التوازن أسلوبا جديدا للتنمية تم تطبيقه من طرف روسيا، مما جعلها تحقق معدلات نمو الإسراع في فترة قصيرة ومن رواد هذه النظرية روزنشتين ورانجر وأرثر لويس(مصطفى و وسام، صفحة 32)".في حين تذهب نظرية النمو غير المتوازن؛ في إتجاه مغايرا لنظرية النمو المتوازن، والتي تقوم على أن الإستثمارات وفق هذه النظرية تخصص لقطاعات مستهدفة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات إقتصاد البلد، ومن

رواد هذه النظرية: هيرشمان الذي يرى:" أن إطلاق مشاريع جديدة للإنجاز يرتكز(يعتمد) على ما حققته أخرى من فورات خارجية يمكن أن يستفاد منها وتقوم عليها مشاريع أخرى تالية(سمية، 2014، صفحة 09)". إذ يرى هيرشمان: أنه قد يتحقق النمو في مجال واحد من مجالات التنمية على حساب مجالات أخرى، حيث تؤكد نظرية النمو غير المتوازن بشكل خاص على "العوامل الميكانيكية في إحداث عملية التنمية الاقتصادية، وتؤكد على ضرورة إستثمار نسبة عالية من حصيلة الإيرادات المحققة في مشروعات تنموية معينة(عبدالله و عبدالله، 2006، صفحة 22)".

2.1. مفهوم التنمية الزراعية و الريفية المستدامة

يتضمن مصطلح التنمية الريفية المستدامة ثلاثة مصطلحات هي: التنمية، المستدامة و الريف؛ و عليه يجب التعامل و تحديد المقصود بكل مصطلح للوصول لمفهوم التنمية الريفية المستدامة.

1.2.1. تعريف التنمية الزراعية و الريفية المستدامة

لا يمكن حصر مفهوم التنمية في تعريف واحد حتى و لو تميز بالدقة المتناهية، إذ يبقى مفهوم التنمية دون معنى ما لم يرتبط بمصطلح آخر؛و بالتالي لا بد من تحديد نوع التنمية المراد دراسته.

2.2.1. تعريف التنمية

يقصد بالتنمية لغة النماء و الزيادة؛ بينما من وجهة نظر إقتصادي تعرف على أنها :" عملية إحداث تغيير في هياكل الإنتاج و الإستخدام، مما تتضمن تسارعا في تحقيق النمو الإقتصادي و تقليص التفاوت في توزيع الدخل و زيادة العمالة مع الحد من ظاهرة الفقر(القريشي، 2010، صفحة 36)".

3.2.1. مفهوم الريف

من الصعب إيجاد تعريف موحد للريف، إذ يصعب تحديد أين ينتهى الريف و تبدأ المناطق الحضرية (المدينة) ؟ وهل بالإمكان إعتبار كل مزارع ريفي؟

لذلك تم اللجوء لمعايير محددة لتحديد عالم الريف؛ حيث نجد أهمها كالتالي:

■ **معيار عدد السكان** وفق ما حدده هذا المعيار؛ فإن المجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن 1500 أو 2000 ساكن، تصنف على كونها مدينة، و إذ كان عدد السكان أقل من ذلك تصنف على أنها تجمع قروي، هذا المعيار تأخذ به مجموعة البلدان العربية؛ بينما في الجزائر التجمعات السكانية التي يقل عدد سكانها عن 5000 ساكن تعد منطقة ريفية، و أن معدل التحضر أقل من 50 % . غير أن هذا التصنيف في الواقع يختلف من بلد لآخر تبعا لحجم السكان.

■ **معيار طبيعة النشاط الإقتصادي** في التجمعات الحضرية، يشتغل 80 % من عدد السكان نشاطهم الإقتصادي في مجال الصناعة و التجارة و تقديم الخدمات، في حين يزاول 80 % من عدد سكان التجمعات الريفية نشاطهم الإقتصادي في القطاع الزراعة.

■ **المعيار المورفولوجي** ينظر هذا المعيار، لشكل الخارجي للبنايات على مستوى مراكز التجمعات السكانية و مدى توفر الهياكل الإدارية و قربها من التجمعات الحضرية و غيرها.

■ **المعيار الإداري** يهتم هذا المعيار، بمدى توفر و وجود حد أدنى من التجهيزات الإجتماعية، التربوية و المستشفيات ...الخ؛ على مستوى مراكز التجمعات السكانية للولايات (المدينة مقر الولاية) و الدوائر و البلديات.غير أنه تم إعتماد ستة مؤشرات أساسية في تصنيف التجمعات السكانية في الجزائر للتصنيف يمكن الإشارة إليها كالتالي:

■ **مؤشر التنمية الريفية** يتشكل هذا المؤشر؛ من مؤشر التنمية الفلاحية و مؤشر التنمية الإقتصادية، و هو المتوسط الحسابي لكلا المؤشرين المذكورين.

■ **مؤشر التنمية البشرية** و هو مؤشر؛ يضم المؤشرات الخاصة بكل من مؤشر الصحة العمومية، مؤشر الأداء التربوي و مؤشر المتعلق بالبيئة.

■ **مؤشر التنمية الريفية المدعم** حيث يتشكل هذا المؤشر؛ من مؤشر التنمية الريفية، مؤشر التنمية البشرية، و مؤشر مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية الإقتصادية(عيسى، 2004، صفحة 08)". ووفقأدبيات منظمة التعاون والتنمية الإقتصاديةOCDE؛ يعرف الريف على أنه:" منطقة أو حيز جغرافي تضم تجمع سكاني (إقليم)، والموارد الأخرى للريف والمراكز السكانية الصغيرة والمتواجدة خارج التأثير الإقتصادي المباشر لمراكز المدن، وتنقسم منطقة الإقليم إلى: إقليم ذات طابع ريفي بحت، إذ يعيش 50% من سكانها في تجمعات ريفية، بحيث أن التجمع الريفي ذات كثافة سكانية أقل من 150 نسبة في كم^2؛ بينما الإقليم الحضري البحت كثافته السكانية أكثر من 150 نسبة في كم^2 .

■**الإقليم الجغرافي** عبارة عن جزء من فضاء أو حيز معين وفق حدد جغرافيا طبيعية مثل السهول و الجبال و الوديان. بينما الإقليم المؤسساتي؛ هو تقسيم إداري داخلي يخص إقليم البلد أو الدولة، مثل الولاية والبلدية وغيرها من التقسيمات.

■ **الإقليم ذو محور ذات طبيعة تنموية معينة** هو إقليم محدد من أجل إحداث تطوير نشاط معين، يسمح بتنفيذ مشاريع بموجب وجود موارد ملائمة كالفلاحة أو موارد منجميه أو غيرها.

■ **الإقليم الجدير بالإدراك** يتمثل في فضاء أو حيز يشعر التجمع السكاني على مستوه بالإنتماء إليه من ناحية القرب الثقافي و العادات و التقاليد فضلا عن التاريخ المشترك.

■ **الإقليم المناسب** هو الإقليم الذي يدمج فيه المكونات الأربعة للإقليم المشار إليها أعلاه، و هو المرحلة الأفضل في إحداث التنمية المحلية (عيسى، سياسة التجديد الريفي، 2006، صفحة 27)".

مما سبق يمكن الإشارة أن مصطلح الريف؛ تتداخل فيه خصائص مرتبطة بالوضعية الجغرافيا بالإضافة إلى حجم التجمعات السكانية. حيث أن الفضاء الريفي يضم التجمعات بأبعاد صغيرة وبكثافة سكانية قليلة. كما يعرف بعض البحثين الريف countryside بأنه:" الإقليم غير الحضري، النشاط الإنساني مرتبط أساسا بخدمة الأرض، وحدوده خارج المدينة وغير أهلة بالسكان".

4.2.1.الإستدامة

يقصد بمصطلح الإستدامة من وجهة نظر التنمية : "النمو المسؤول، أي النمو الذي يحقق التوازن بين الإهتمامات الاجتماعية و البيئية مع الإحتياجات الاقتصادية للساكنة. وبدون التعرض لمختلف الآراء والتعاريف لمصطلح الإستدامة(FAO, 2005, p. 03)"، يمكن القول هنالك نوعا من الاتفاق مفهوم التنمية المستدامة؛ حيث يمكن إيجاز المضمون الأكثر شيوعا لتنمية المستدامة على أنها:" التنمية التي تلبي حاجيات الجيل الحاضر مع ضمان حقوق حاجيات الأجيال القادمة(Elamé, 2002, p. 58)".

5.2.1.التنمية المستدامة

لقد قامت منظمة الأغدية والزراعة سنة 1988، بصياغة تعريف لمصطلح التنمية المستدامة على أنها :" إدارة و حفظ قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة، وتوجيه التطور التكنولوجي الحاصل و المؤسسي بطريقة تضمن تحقيق و إستمرار تلبية الإحتياجات البشرية للأجيال الحالية و القادمة. فالتنمية المستدامة تخص قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك ... إلخ؛ فضلا عن المحافظة على الأراضي الزراعية والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية (FAO W. a., 1989, p. 65)".كما ذهب البنك الدولي في تعريفه للتنمية المستدامة على أنها:" التنمية الشاملة السليمة بيئيا التي تسعى إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاه الإجتماعي للجيل الحالي مع ضمان مواصلة تلبية إحتياجات الأجيال القادة، وهذا إستنادا لثلاثة مرتكزات أساسية هي: النمو الإقتصادي،الإدماجوالإجتماعي(World, 2015, p. 01)".

6.2.1.التنمية الريفية المستدامة

وفق تعريف البنك الدولي في سنة 1975 لتنمية الريفية المتكاملة و المستدامة على أنها :" عملية متكاملة ذات بعد إستراتيجي شامل تستهدف إحداث تطور في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لسكان التجمع الريفي، و ذلك من خلال زيادة و و مضاعفة الإنتاج الزراعي و إقامة صناعات ذات طابع ريفي توفر مناصب عمل جديدة، مع تحسين الخدمات الصحية و التعليمية و الاقتصادية و توفير السكن اللائق(الفتاح و محمد، 2006، صفحة 102)". كما يشار إلى التنمية الزراعية الريفية المستدامة على أنها:" عملية يتم من خلالها:"

■ العمل على ضمان متطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية و المستقبلية من خلال إنتاج زراعي كافي فضلا عن توفير منتجات زراعية أخرى؛

■ إيجاد فرص عمل دائمة مع توفير دخل يتناسب و الحياة الكريمة العاملين في المجال الفلاحي؛

■ السهرعلى صيانة و تطوير القدرات الإنتاجية المتوفرة لقاعدة الموارد الطبيعية دون المساس بالتوازن البيئي؛

■ العمل على تقليل هشاشة القطاع الزراعي من جانب العوامل الطبيعية و الإقتصادية ذات المخاطر السيئة ، و تقليص أثارها السلبية (بكدي، 2013، صفحة 186)".غير أن هنالك من يرى؛ أن مفهوم التنمية الريفية يتجاوز عملية النهوض بالقطاع الزراعي فقط، بل لا بد من أن يشمل القطاعات أخرى ذات الصلة المباشرة بالفلاحة والزراعة.

3.1.خصائص التنمية الريفية

التنمية الريفية المتكاملة على أرض الواقع كمصطلح مستحدث، تتميز بخصائص يمكن إيجازها كالتالي :

■ تستهدف إقامة المشروعات و البرامج التنمية الريفية بصفة أساسية المجتمعات السكنية الريفية؛

■ التثمين بالمبادرات المحلية و الرفع من قيمة الموارد المحلية المتوفرة؛

■ تهدف إلى تحسين الوضع الإقتصادي و الإجتماعي لسكنة العالم القروي الريفية؛

■ إنجاز المشروعات و البرامج التنموية الريفية، يجب أن تتم بتنسيق مع المستفيدين و المتدخلين مع إجراء تقييم نقدي و إمكانية إحداث تغيير في إتجاهات تلك المشروعات المعنية عند الضرورة؛

■ لا بد أن تتميزبرامج التنمية الريفية بشمولية و لا مركزية القرار، أي إتخاذ القرار يكون محليا بمشاركة أفراد المجتمع الريفي المعنيين؛

■ التنمية الريفية؛ هي عملية تهم الجميع أفراد المجتمع الريفي بما فيهم الفلاحين، المنتجين، و السكان المحلين فضلا عن أصحاب القرار السياسي(بكدي، مرجع سابق، 2013)".

2. الإستثمار و مشروع الإستثمار الزراعي الفلاحي المبادئ و خصائصه

يشمل الإستثمار في هذا المجال؛ عملية إستغلال الأراضي و الثروات الطبيعية أو إستغلال تساقط المياه أو إنشاء قنوات الري و بناء السدود.من أهم المعايير التي ينظر إليها الأفراد المستثمرين لإتخاذ قرار الدخول وتحقيق الأرباحوالمنفعة. ومما لا شك فيه أن إقامة المشروعات الفلاحية تؤدي دور بالغ الأهمية في تجسيد التنمية ببعديها الاقتصادي والإجتماعي على مستوى التجمعات الريفية خاصة.

1.2. عموميات حول الإستثمار ومشروع الإستثمار الفلاحي

يعتبر الإستثمار بمثابة المحرك الأساسي لعجلة النمو الإقتصادي و إحداث التنمية، حيث من شأنه زيادة مناصب العمل و التوظيف و الرفع من دخل الأفراد و تقليص البطالة و الفقر، و بالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجمعات السكنية هذا على مستوى القومي؛ أما فيما يخص الإستثمار الفردي يهدف إلى زيادة المردودية المالية للمستثمر إذا ما سعى جيد إلى تحقيق أهدافه المرجوة بما فيها المستثمر في مجال الفلاحة.

1.2.1. تعريف الإستثمار

يقصد بالإستثمار في معناه الإقتصادي :" عملية توظيفالأموال الساخنة في مشاريع إقتصادية، إجتماعية و ثقافية، بهدف تركيم رؤوس أموال جديدة و رفع القدرة الإنتاجية أو القيام بتجديد و تعويض لرأس المال المستخدم(Amand, 1999, p. 143)". فالإستثمار: هو عملية "إستخدام أموال ساخنة لفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية المستقبلية تكون بمثابة تعويض عن إنخفاض مستقبلي متوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بفعل التضخم، وبالتالي هو محولة الحصول على عائد مقبول مقابل تحمل عنصر المخاطرة(Abdellah, 1998, p. 08)".

2.2.1. تعريف مشروع الإستثمار الفلاحي

هو ذلك :" المشروع الذي يركز نشاطه في تباين الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني، أي تخصيص و إنفاق الموارد المالية في المجال الزراعي من أجل الحصول على عائد المتمثل في الإنتاج النباتي أو الحيواني مع إستغلاله أو بيعه للحصول على العوائد النقدية(شقري و أسلمة، 2008، صفحة 15)".

3.2.1. مكونات مشروع الإستثمار الفلاحي : المشروع الإستثماري؛ هو توظيف الأموال الساخنة في أصول متنوعة بهدف الحصول على دخل للمستثمر، و على المستثمر أن يراعي مجموعة العناصر المكونة للمشرع تتمثل في : "

■ **موقع المشروع** : يحتل أي مشروع إستثماري حيز مكاني يقع في إقليم أو منطقة جغرافية معينة، و غالبا ما يكون الموقع الجغرافي للمشروع الفلاحي في المناطق الريفية الزراعية، و هذا نظرا لتوفر الأراضي الواسعة المناسبة في إقامة المشروع الفلاحي، نظرا لكون الأراضي الواسعة أساسية في تجسيد هذا النوع من المشاريع.

■ **دورة حياة المشروع** :يفترض لكل مشروع إستثماري عمر إفتراضي معين، أي أن المشروع له نقطة بداية محددة و نقطة نهاية يصفى بعده المشروع أعماله، و لا بد هنا من الإشارة أن للمشروع عمر إنتاجي وعمر إقتصادي؛ حيث يقصدبالأول الفترة الزمنية التي يفترض فيها إنتهاء المشروع من وجهة النظر الإقتصادية حتى و إن بقى المشروع يزاول نشاطه، إذ أن العمر الإنتاجي في بعض الأحيان أكبر من العمر الإنتاجي للمشروع(Djuatio, 2004, p. 18)".

■ **التنظيم الإداري الهيكلي للمشروع :** يقصد به التنظيم الهيكلي بكيفية تسمح بربط أجزاء المشروع المختلفة ببعضها البعض من أجل تحقيق الأهداف المحددة للمشروع، حيث يتضمن الهيكل الإداري الأفراد المسيرين و المسئولين المباشرين عن إدارة المشروع و وحداته الإنتاجية.

■ **الهيكل الفني و العملي :** يتضمن التنظيم الفني للأفراد المكلفين بالإشراف على السير الحسن للعملية الإستغلالية للمشروع و متابعة عمل المنشآت الفنية، صيانة الآلات الصناعية و المباني الصناعية وغيرها، و الأعمال الإدارية و الحسابات الإستغلال فضلا عن متابعة تنفيذ مخطط الإنتاج.

■ **التدفقات النقدية للمشروع :** تنقسم التدفقات النقدية الخاصة بالمشروع إلى قسمين هما

- **التدفقات النقدية الخارجة:** تمثل المصاريف أو التكاليف الإستغلالية والمدخلات أو تكاليف الإستثمارات، أي الأعباء التي يتحملها المشروع وتمثل الطرف السالب؛
- **التدفقات النقدية الداخلة:** تتمثل في العوائد أو الإيرادات الإستغلالية أو مخرجات الإنتاج، والتي تمثل المنافع النقدية التي يتحصل عليها المشروع.

2.2.الخصائص المتعلقة بالمشروع الإستثمار الفلاحي الريفية

تهدف المشروعات الإستثمارية و منها الفلاحية بشكل أساسي إلى تحقيق المنفعة العامة سواء تحقق الربح من وراء قيام المشروع أم يتحقق، غير أن هنالك مجموعة من الخصائص التي تميز المشروع الفلاحي، و التي يمكن ذكرها كالتالي:

1.2.2.أهمية رأس المال الميداني المخصص للمشروع

يقوم الإستثمار الفلاحي على تطوير حجم معتبر من رأس مال ميداني، و هذا نظرا لكون الأرض هي وسيلة الإنتاج الرئيسية و حجاتها لوسائل و معدات عمل كبيرة و التي تشكل في مجموعها رأس المال الثابت أو الإستخدمات اللازمة لمزاولة النشاط الفلاحي، في حين رأس المال المتغير أقل من حيث الأهمية مقارنة بالقطاع الصناعي.

وسبب ذلك:

- المواد الأولية المستخدمة في القطاع الزراعي الفلاحي، أقل تكلفة مقارنة بتكلفة المواد الأولية ذات الإستخدام في الصناعة؛
- المواد الأولية المستخدمة في القطاع الزراعي الفلاح قد تكون ذاتية التصنيع والإنتاج، ونصف مصنعة ذاتيا؛
- المادة الأولية في القطاع الفلاحي، تستخدم مرة واحدة خلال الدورة الإنتاجية.

2.2.2.أهمية عنصر المخاطرة

من المخاوف التي قد تواجه المستثمر؛ هو عدم إمكانية الحصول على العوائد المناسبة نظرا لإرتباط الإنتاج الفلاحي بعمليات بيولوجيا شديدة التأثر بالعوامل الطبيعية، لهذا تقوم السلطات الحكومية في عديد البلدان بكفالة الإستثمار بعديد الطرق، منها التعهد بشراء المحصول بأسعار محددة تضمن للمستثمر الفلاحي الحصول على أرباح مجزية أو قيام السلطات الحكومية بتعويض الخسائر في حالة تعرض المحاصيل الزراعية لحالات طارئة.

3.2.2. إختلاف الدورة المالية للمشروع الفلاحي

تختلف الدورة المالية بالنسبة للقطاع الفلاحي عن الدورة المالية في القطاع الصناعي، و هذا نظرا لكون التدفقات النقدية في المجال الفلاحي تتحقق عند بيع المحصول و ليست مستمرة.

4.2.2. عدم تناسب السنة المالية الفلاحية عن السنة العادية

:عدم التناسب بين النشاط الإستثماري الفلاحي ذات المنتوج الموسمي الذي قد تتجاوز دورة حياته السنة المالية في بعض الأحيان، بعمل مؤسسات التمويل كالبنوك من وجهة نظر محاسبية مالية كترصيد الحسابات و إعداد الميزانية السنوية، مما يجعلها تحجم عن تمويل و التعامل مع المستثمرين في مجال الفلاحة.

6.2.2. تعرض المحصول الفلاحي للإستهلاك الذاتي :من بين مؤشرات إحجام عن الإستثمار في مجال الفلاحي الزراعي، هو عدم إمكانية الحصول على حجم المنتوج المتوقع و هذا نظرا لكون المنتوج الفلاحي قد يتعرض للإستهلاك الذاتي في بعض الأحيان.

3.2. عوامل البيئة الخارجية و عوامل البيئة الداخلية المؤثرة في المشروع الزراعي (الفلاحي) :إقامة مشروع إستثماري و خاصة في المجال الزراعي الفلاحي، عملية معقدة لا تكتمل إلا بعد إتمام و إحترام مراحل تجسيد المشروع، و الذي يتأثر في الواقع بعدة عوامل يمكن الإشارة إليها كالتالي : "

1.3.2. عوامل البيئة الخارجية المؤثرة في المشروع الزراعي (الفلاحي)

بالنسبة لعوامل البيئة الخارجية المؤثرة في المشروع الفلاحي، فتتمثل في الضغوطات الخارجية المحيطة بالنشاط الإستغلالي للمشروع و التي لا تخضع لسيطرة عمل المشروع. وتتمثل هذه العوامل في: العوامل الإقتصادية السائدة، العوامل الإجتماعية والسياسية المتبعة في المجتمع، التطورات العلمية والتقنية والتكنولوجيا المحققة؛ ظروف الإنتاج القطاعي لنفس مجال نشاط المشروع مثل المنافسين والموردين والمستهلكين فضلا عن العوامل التنظيمية الإجتماعية والإقتصادية مثل التشريعات والقوانين ذات الصلة بالنشاط الإستغلالي للمشروع ودرجة المنافسة.

2.2.2. عوامل البيئة الداخلية المؤثرة في المشروع الزراعي (الفلاحي)

بالنسبة لعوامل البيئة الداخلية؛ فهي تلك العوامل التي تؤثر على المشروع الإستثماري بطريقة مباشرة، حيث تشكل ضغوطات تنشأ داخل المشروع و هي عوامل كثيرة نستطيع ذكر أهمها: أ-موقع المشروع وتركزه

الجغرافي؛ **ب**–مدى توفر الموارد المالية والبشرية ومدى تأهيلها، بالإضافة للموارد الفنية المتاحة للمشروع؛ ج– طرق وأساليب الإتصال المستخدمة على مستوى المشروع؛ **د**–عدد وحجم المتعاملين مع المشروع(تمجغدين، 2019، الصفحات 24–25)"؛

3. واقع الإهتمام بإقامة المشروع الزراعي الفلاحي (دراسة حالة إنشاء مزرعة فردية لإنتاج البيض الموجه للإستهلاك)

قد يكون المشروع هدفا للربح في المقام الأول، وهنا عادة ما تكون الملكية خاصة على إختلاف صورة الملكية والشكل القانوني لها.أما عن طبيعة الإستثمار فهو من المشروعات الصغيرة والمنتهية في الصغر؛يتعلق بإنجاز وتحقيق وحدة أو مزرعة متخصصة في إنتاج البيض الموجه للإستهلاك، والذي يتمثل في تجهيزات أو تركيبات هيكلية تقدر قدرتها الإستعابية ب9600وحدة من Poules pondeuse؛ بالإضافة عن الحصول على وسيلة الإنتاج المتمثلة في 9600 دجاجة Poules pondeuse؛ حيثيم إستغلالها فترة ثلاثة سنوات.

1.3. تحليل المعطيات الخاصة بإقامة المشروع الزراعي الفلاحي (إنشاءمزرعة فردية لإنتاج البيض الموجه للإستهلاك)

بالنسبة للمشروع و الذي يتمثل في الحصول9600 دجاجة Poules pondeuse.

1.1.3. تكلفة الحصول على وسيلة الإنتاجالأساسية و المتمثلة في 9600 دجاجة **Poules pondeuse**، الموجه للتبيض :يمكن الإشارة لتكلفة الحصول على وسيلة الإنتاج المتمثلة في 9600 دجاجة **Poules pondeuse**،من خلال أسفلاه الجدول رقم 3–1:

الجدول رقم 3–1 الثمن الإجمالي للحصول على 9600 Poules pondeuse

عدد الوحدات الواجب الحصول عليها	9600	9600	9600
ثمن شراء الوحدة الواحدة	740 دج	750 دج	760 دج
تكلفة الإجمالية للحصول على 9600 Poules pondeuse	7104000,00 دج	7200000,00 دج	7296000,00 دج

المصدر: تقارير النشاط السنوي لمجمع تربية الدواجن للغرب "GA0–ORAVIO" 2021، 2022، 2023.

2.1.3. تكاليف المادة الأولية الأساسية أثناء مرحلة إستغلالالمشروع (360يوم) : كمية المادة الأولية المستخدمة في تغذية9600 دجاجة **Poules pondeuse**خلال مرحلة الإستغلال هي :

– كمية مواد التغذية خلال مرحلة الإستغلال = عددوحدات المستغلة فعليا في الإنتاج **Poules pondeuse**×0.125 كلغ × 360 يوم؛

– عدد وحدات**Poules pondeuse**المفروض إستغلالها في إنتاج البيض الموجه للإستهلاك= عدد وحدات**Poules pondeuse**المتحصل عليه في بداية النشاط – عدد وحدات**Poules**–**pondeuse** المتوفي خلال مرحلة الإستغلال؛ وعليه:

– عدد الوفيات من وحدات **Poules pondeuse**خلال مرحلة الإستغلال = عددوحدات **Poules pondeuse**المتحصل عليه في بداية النشاط ×0.04 (نسبة وفيات مرحلة الإستغلال) وبالتالي عدد الوحدات المتوفى = 9600 **Poules pondeuse**×0.04(نسبة وفيات مرحلة الإستغلال) = 384 **Poules pondeuse**متوفية خلال مرحلة الإستغلال.

وبالتالي عددوحدات**Poules pondeuse**المفروض إستغلالها في إنتاج البيض الموجه للإستهلاك = 9600 **Poulespondeuse**– 384 **Poules pondeuse** = 9216 **Poules pondeuse**

كمية مواد التغذية المحتمل إستهلاكها = عدد وحدات **Poulets pondeuse** المستغلةفعليا في الإنتاج × 0.125 كلغ × 360 يوم = 9216 **Poulets pondeuse**×0.125 كلغ × 360 يوم = 414720 كلغ = 4147.2 قنطار من مادة التغذية. ثمن شراء مواد التغذية (مواد أولية) = 4147.2 قنطار × 7500.00 دج = 31104000 دج

2.3. تكاليف و مصاريف أخرى مرتبطة بمرحلة إستغلال المشروع (360 يوم)

هنالك تكاليف و مصاريف أخرى مرتبطة بإستغلال مشروع 9600وحدة **Poulets pondeuse**؛ يمكن الإشارة إليها كالتالي :» **مصاريف** صيدلانية ونسبتها 1 % من تكلفة الحصول على 9600 من وحدات **Poulets pondeuse**والتي يمكن تحديد ها : 7104000,00 دج × 0,01 = 71040,00 دج

– مصاريف تتعلق ب الكهرباء، التزود بالماء وكواد التنظيف ... الخ؛ والتي يتم تحديدها كالتالي: تكلفة الحصول على 9600 من وحدات **Poulets pondeuse**× نسبة 5 % = 7104000,00دج×0,05 = 355200,00 دج؛ ضرائب ورسوم ممكن تحملها أثناء مزاولة نشاط المشروعقد تبلغ 27960,00 دج سنويا؛ مصاريف المستخدمين المتوقع تحمله خلال سنة النشاط، يمكن حسابها كالتالي: **مجموع الأجور سنويا** = الأجر الشهري × عدد العمال × 12 شهر = 23000.00 دج × 02 عمال ×12 شهر= 552000.00 دج. **مجموع إشتركات الضمان الاجتماعي**= 35 % من أجر المنصب = 23000.00 دج × 02 عامل × 12 شهر =552000.00 دج × 35 % = 187680.00 دج. **إشتركات الخدمات الاجتماعية** = 03 % من الأجر الخام = 552000.00 ×3 %=16560.00 دج

وبالتالي مجموع مصاريف المستخدمين سنويا = 552000.00 دج + 187680.00 دج + 16560.00 دج = 756240.00 دج. كما أن مصاريف مالية، والمتمثلة في أعباء تسيير الحساب البنكي والتي قد تصل مبلغ 32660,00 دج سنويا؛ ومصاريف التأمين المتعلقة بمزاولة النشاط الإستغلالي للمشروع المعني، والتي يمكن تحديدها كالتالي: تكلفة الحصول على 9600 من وحدات **Poulets pondeuse**× نسبة 4 % =7104000,00دج×4 % = 284160,00 دج"

<u>ملاحظة</u>: معطيات مصدرها دليل الإجراءات المعمول بها على مستوى لمجمع "GA0-ORAVIO".

3.3. تكاليف الإهتلاكات المتعلقة بالمباني و التجهيزات المرتبطة بإستغلال المشروع خلالالسنة المعنية (360 يوم)

حيث أن إهتلاكات المتعلقة بالمباني والتي تقدر مدة إهتلاكها ب 25 سنة، أي نسبة الإهتلاكات 5 **%** سنويا؛ إهتلاكات المنشأت والتركيبات التقنية، تقدر مدة إهتلاكها بحوالي 7 سنوات، أي نسبة الإهتلاكات 15 **%** سنويا؛- إهتلاكات المنشأت والتركيبات التقنية الأخرى، تقدر مدة إهتلاكها ب 10 سنوات، أي نسبة الإهتلاكات 10 **%** سنويا؛

<u>جدول رقم (3 -2) الإهتلاك السنوي للمباني والمنشأت والتركيبات المتعلقة بالمشروع</u> **U= da**

البيان	قيمة الأصلية	نسبة الإهتلاك	الإهتلاك السنوي	ملاحظة
المباني	4658200.00	5 **%**	232910.00	
المنشأت والتركيبات التقنية	8675650.00	15 **%**	1301345.50	
المنشأت والتركيبات الأخرى	557890.00	10 **%**	55789.00	
المجموع	13891740.00	-	1590046.50	

المصدر: من إعداد البحث إستنادا للسند المحاسبي وفواتير الشراء وفق إجراءات المسك المحاسبي والنظام المالي المحاسبي SCF.

3.3. تكلفة المشروع الزراعي و حساب سعر تكلفة المنتوج و النتيجة الصافية :

1.3.3. تحديد تكلفة المشروع الزراعي و سعر تكلفة المنتوج (البيض الموجه للإستهلاك)

الجدول رقم (3-3) تكلفة المشروع وهيكل سعر التكلفة المنتوج (بيض الإستهلاك) U=da

البيان / السنوات	سنة 2021	سنة 2022	سنة 2023
- تكلفة شراء Poules pondeuse	7104000,00	7200000,00	7296000,00
- تكلفة شراء المادة الأولية (مواد تغذية)	31104000,00	31104000,00	31104000,00
- تكلفة مواد أولية أخرى	355200,00	360000,00	364800,00
- تكلفة المواد الصيدلانية	71040,00	72000,00	72960,00
- مجموع تكاليف المادة الأولية	31530240,00	31536000,00	31541760,00
- مصاريف المستخدمين	756240,00	756240,00	756240,00
- ضرائب ورسوم	27960,00	29358,00	30825,00
- مصاريف مالية	32660,00	34293,00	36007,65
مصاريف التأمين	284160,00	288000,00	291840,00
- إهتلاكات مباني	232910,00	232910,00	232910,00
- إهتلاكات منشأت وتركيبات صناعية	1301345,50	1301345,50	1301345,50
- إهتلاكات أخرى	55789,00	55789,00	55789,00
مجموع الإهتلاكات	1590044,50	1590044,50	1590044,50
مجموع مصاريف الإستغلال	2691064,50	2697935,50	2704958,05
مجموع المصاريف	41325304,50	41433935,50	41542718,05
عدد الوحدات المنتجة	2856960	2856960	2856960
سعر التكلفة	**14,46**	**14,50**	**14 ,54**
سعر البيع الوحدوي	**15,33**	**15,50**	**15,50**
هامش الربح الوحدوي	**0,54**	**01,00**	**0,94**
هامش الربح الكلي(السنوي)	**2471892,30**	**2848944,50**	**2740161,95**

المصدر: من إعداد البحث إعتمادا على المستندات وثائق المحاسبية المحفوظة على مستوى GAO ORAVIO.

كما يمكن الإشارة؛ أن كميةالمنتجة سنويا = 310 وحدة لكل Poulets pondeuse × العدد الفعلي للوحدات الإنتاج = 310 بيضة × 9216 Poulets pondeuse = 2856960 بيضة منتجة سنويا، وهو الإنتاج المتوقع تحقيقه.

تابع الجدول رقم (3-3) هيكل تكلفة المشروع وهيكل سعر التكلفة **U= da**

البيان / السنوات	سنة 2021	سنة 2022	سنة 2023
عدد الوحدات المنتجة سنويا	2856960	2856960	2856960
سعر البيع الوحدوي	**15,33**	**15,50**	**15,50**
رقم الأعمال السنوي	43797196,80	44282880,00	44282880,00
مجموع التكاليف السنوي	41325304,50	41433935,50	41542718,05
هامش الربح السنوي	2471892,30	2848944,50	2740161,95
نسبة الهامش إلى رقم الأعمال	%5,64	% 6,43	% 6,19
نسبة الهامش إلى مجموع التكاليف	% 5,98	% 6,88	% 6,60

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات الجداول السابقة.

III-2- 2)-النتيجة المحاسبية الصافية و تحديد الضريبة (IRG) المترتبة على المشروع الزراعي :

الجدول رقم (3-4) حساب مقدار IRGالمترتبة على المشروع الزراعي سنة 2021

شرائح الدخل الخاضع للضريبة	نسبة IRG%	مبلغ الدخل الخاضع للضريبة	قيمة IRG
أقل من 240000.00 دج	0	240000,00 دج	0,00 دج
من 240001.00 إلى 480000.00 دج	23	480000,00 دج	110400,00 دج
من480000.00 دج إلى 960000.00 دج	27	960000,00 دج	259200,00 دج
من 960001.00 دج إلى 1920000.00 دج	30	971892,30 دج	237567,69 دج
من 1920000.00 دج إلى 3840000.00 دج	33	-	-
أكثر من 3840000.00 دج	35	-	-
	-	271892,61 دج	607167,69 دج

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023.

من الجدول أعلاه؛ يتبين أن قيمة الضريبة الإجمالية IRG المتوقع والواجب دفعها لسنة 2021 بالنسبة للمشروع الزراعي تقدر ب 607167,69 دج في حين أن الدخل الصافي الذي قد يتحقق للمشروع يمكن حسابه التالي: الدخل الصافي = الدخل السنوي الخام – مقدار الضريبة السنوية = 271892,61 دج – 69607167, = 1864724,61دج. حيث أن الدخل الصافي السنوي هو 1864724,61دج، وبمعنى أخر أن الدخل الشهري لمسير المشروع هو 1864724,61دج ÷ 12 شهرا = 155393,72 دج. حيث يمثل هذا الدخل 07 مرات الدخل الوطني المضمون. حيث يعتبر هذا الدخل جد مقبول بالنسبة لصاحب المشروع، وبالتالي ضمان وإيجاد فرصة عمل دائمة ومستمرة مع توفير دخل يتناسب والحياة الكريمة في مجال الإنتاج الفلاحي لصاحب المشروع.

III-3)-التركيبة النسبية لهيكل سعر تكلفة المنتوج و تحليل النتيجة المحاسبية :

الجدول رقم (3-5)التركيبة النسبية لهيكل هيكل سعر التكلفة خلال الفترة 2021- 2023

السنوات / البيان	نسبة المئوية % سنة 2021	نسبة المئوية % سنة 2022	نسبة المئوية % سنة 2023
- تكلفة شراء Poules pondeuse	% 17 ,19	% 17, 38	% 17,56
- تكلفة شراء المادة الأولية (مواد	% 75,27	% 75,07	% 74,87
التغذية)	% 0,86	% 0,87	% 0,88
- تكلفة مواد أولية أخرى	% 0,17	% 0,17	% 0,18
- تكلفة المواد الصيدلانية			
- مجموع تكاليف المادة الأولية	% 76,30	% 76,11	% 75,93
- مصاريف المستخدمين	%1,83	% 1,83	% 1,82
- ضرائب ورسوم	% 0,07	% 0,07	% 0,07
- مصاريف مالية	% 0,08	% 0,08	% 0,09
مصاريف التأمين	% 0,69	% 0,70	% 0,70
- إهتلاكات مباني	% 0,56	% 0,56	% 0,56
- إهتلاكات منشأت وتركيبات صناعية	% 3,15	% 3,14	% 3,14
- إهتلاكات أخرى	% 0,13	% 0,13	% 0,13
مجموع الإهتلاكات	% 3,85	%3,84	%3,83
مجموع مصاريف الإستغلال	%6,51	%6,51	%6,51
مجموع المصاريف	%100	%100	% 100

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الإحصائيات المقدمة سابقا.

من خلا ل الجدول أعلاه؛ نلاحظ أن تكاليف المواد الأولية المستخدمة في إنتاج البيض الموجه للإستهلاك تمثل نسبة 76,30 % من سعر التكلفة الوحدوي المحتمل التحقيق، وتكلفة مواد التغذية وحدها تمثل ما نسبته 75,27 % من سعر التكلفة الوحدوي المحتمل التحقيق. في حين تمثل تكاليف تكلفة شراء Poulets pondeuse ما نسبته 17 ,19 % من سعر التكلفة الوحدوي، كما تشكل تكاليف مواد التغذية وشراء Poulets pondeuse ما نسبته 92,46%من سعر التكلفة الوحدوي المحتمل التحقيق؛ وهنا لا بد من

الضغط على هذان العنصرين للتخفيض من سعر التكلفة للرفع من هامش الربح الوحدوي وزيادة مردودية المشروع وإستمرار النشاط.

الخاتمة

أهم ما ينبغي التأكيد عليه في الختام، هو أن أساسيات التنمية الريفية لا ينبغي أن تبقى مجرد سياسات لمكافحة الفقر والبطالة في الوسط الريفي، من خلال مختلف أشكال المساعدات المقدمة للأقاليم الريفية؛ فالإستثمار هو أساس لتحريك الأقاليم الريفية ودعم جاذبيتها. حيث حاولت الدراسة تسليط على دور الذي قد تلعبه إقامة المشاريع الفلاحية الزراعية في إحداث التنمية المستدامة على مستوى المناطق الريفية، وذلك من خلال مشاريع مصغرة (مزارع تربية الدواجن) و التي قد توفر مناصب عمل دائمة، منها مشروع إنجاز وتحقيق وحدة أو مزرعة متخصصة في إنتاج البيض الموجه للإستهلاك، والذي يتمثل في تجهيزات و تركيبات هيكلية قدرتها الإستعابية ب 9600 وحدة من **pondeuse–Poulets**؛حيث أن الدخل الصافي السنوي لصاحب مشروع من هذا النوع هو 1864724,61دج، وبمعنى أخر أن الدخل الشهري لمسير المشروع يمثل هذا الدخل 07 مرات الدخل الوطني المضمون. والذي يعتبر دخل جد مقبول بالنسبة لصاحب المشروع، وتوفير دخل يتناسب والحياة الكريمة في مجال الإنتاج الفلاحي لصاحب المشروع.

التوصيات

–لا بد من تبني إستراتجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة يشارك في إعدادها وبنائها كلا من الهيئات المعنية، فضلا عن أفراد المجتمع الريفي المعنيين بالتنمية والمتأثرين بنواتجها؛

– التركيز عند محاولة إنجاز برامج التنمية على المشروعات الملائمة للوسط الريفي في الجزائر، وخاصة المشاريع الزراعية الفلاحية ذات المردودية الجيدة؛

– لا بد من التأكيد على التوافق والتكامل بين الوسط البيئي الريفي والتنمية، بما يساهم في تلبية إحتياجات عالم الريف دون المساس بمصالح الأجيال القادمة؛

– العمل على تطوير أدوات قياس مؤشرات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر، والإستفادة من المعايير والمقاييس المتقدمة دوليا في هذا المجال مع الحرص على تطبيقها مبدائيا؛

– العمل على مضاعفة وسائل الجذب للتوظيف في الوسط الريفي من خلال برامج تنمية الرئيسية.

المراجع:

- Abdellah, B. (1998). *Analuse et évaluation de projet.* Paris: Berti.
- Amand, D. (1999). *Manuel de gestion, Volume2.* Paris: Fllipes.
- Djuatio, E. (2004). *Management des projet, Technique d'évaluation, Analuyse, choix et planification.* Paris: l'harmattan.
- Elamé, E. (2002). *Géograaphie du dévlopement durable.* Paris: Diffusion Econimca.
- FAO. (2005). *Elaboration praticipative de depolitiques pour une agriculture et un développement rural durables.* Rome: FAO.
- FAO, W. a. (1989). *Sustainable developement and natural resource management.* ROME.
- World, B. (2015). *Bonds for sustainable developement.* Washington.
- الماحي محمد محمد. (2010). *تخطيط و تقييم المشروعات الزراعية*. دار المريخ للنشر.

الوزير المنتدب المكلف بالتنمية. (2006). *سياسة التجديد الريفي*. اللجنة الوطنية للتنمية الريفية.

أوش سمية. (2014). *نظريات التنمية الإقتصادية*. الجزائر: جامعة قسنطينة.

رشيد بن عيسى. (2004). *الإستراتجية الوطنية للتنمية الريفية، مشروع جويلية*. الوزراة المكلفة بالتنمية الريفية.

رشيد بن عيسى الوزير المكلف بالتنمية الريفسة. (2004). *الإستراتجية الوطنية للتنمية المستدامة* . مشروع جويلية.

عبد القادر محمد عطية. (2003). *إتجاهات حديثة في التنمية*. مصر: الدار الجامعية.

عبدالله خبابة. (2014). *تطور نظريات و إستراتجيات التنمية الإقتصادية*. الإسكندارية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

عبدالله، و التوم عبدالله. (2006). *أساسيات التنمية الريفية، الطبعة الثانية*. أمدرمان: مطبعة الحرية.

عيسى ,ر .ب .(2006) .*سياسة التجديد الريفي*.اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية .

فاطمة بكدي. (2013). التنمية الزراعية المستدامة و دورها في تحقيق الأمن الغذائي. *مرجع سابق*، 188.

فاطمة بكدي. (جوان, 2013). التنمية الزراعية و الريفية المستدامة و دورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. *أبحاث إقتصادية و إدارية– العدد الثالث*، 204.

فاطمة بكدي. (جوان, 2013). التنمية الزراعية و الريفية المستدامة و دورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. *أبحاث إقتصادية و إدارية– العدد الثالث عشر*، 188.

محمد عبد الفتاح، و عبدالله محمد. (2006). *تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الإجتماعية*. مصر: المكتب الجامعي الحديث.

مصطفي، و درويش وسام. (2016). *إستراتيجية التنمية الإجتماعية و الإقتصادية*. الإسكندارية: دار التعليم الجامعي.

نور الدين تمجغدين. (2019). *دور و أهمية دراسات الجدوى في تقييم المشروعات*. بسكرة: كلية العلوم الإقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر.

نوري موسى شقري، و عزمي سلام أسلمة. (2008). *دراسة الجدوى الإقتصادية و تقييم المشروعات الإستثمارية*. الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.